نظرية الأخلاق: قراءة في أسس المعايير والمصادر

د. معاوية أحمد سيد أحمد(*)

مُقَدِّمَة:

إنَّ الحمد لله تعالى، حمداً يليق بعظمته وجلاله وكبريائه، والصلاة على النبي الكريم الذي بلَّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليما كثيراً. **وبعد،،،**

فإنَّ المتأمل لحال العالم اليوم يلمس الكثير من الاختلاف في أمور الأخلاق والمبادئ والقيم، فمن المجتمعات الذي يؤمن بالحرية المطلقة، التي لا تحدها حدود، ولا تقيدها ضوابط أو معايير، فيكون المجتمع كغابة تتصارع فيها النزوات واللذات، من أجل الإشباع والبقاء.

وفي طرف آخر فهناك من يخط خطوطاً في بعض المعاملات والتصرُّفات الأخلاقية، ويترك الكثير لميول الناس ورغباتهم، والتي يدفعها في بعض الأحيان الهوى والشهوة.

ويوجد الآخرون الذين يقيدون السلوك الاجتماعي، ويرهقون الأفراد بقيم ومبادئ لا يقرها دين ولا عقل، مهدرين لحق الإنسان في الرفاهية المنضبطة المباحة، والحرية الأخلاقية المصلحة المنمّية للمجتمع. وبين هؤلاء جميعاً يوجد الحيارى والتائهون، لا يعرفون أين الصواب والعدل، فتارة مع هذا الاتجاه، وأحياناً أخرى مع غيره.

(*) أستاذ مشارك، أمين الشؤون العلمية بالجامعة.

ومع وجود كل هذا الاختلاف والتفرُّق، والتناقض والتنافر، توجد من المجتمعات من تحافظ على أخلاق فاضلة راسخة، ومبادئ عالية سامية، إذا خالفها فرد من الأفراد فسرعان ما يتنبه، فيعود ويرجع، ليسهم في الإصلاح والارتقاء والنماء. لكن لا تسلم هذه المجتمعات من خدوش اجتماعية هنا وهناك، يسببها غزو ثقافي مقصود في أحيان كثيرة، وغير مقصود في بعض آخر، ويحتاج دحره إلى تلاحم وتكاتف، وجهود علمية وفكرية.

وليس القصد أنْ نرفض كل ما هو وارد، ورد كل ما هو جديد، ولكن الحكمة والحصافة في أخذ الفاضل والصالح، وإبعاد السيئ والفاسد، وكل ذلك بحكمة وروية، لا تنفر الأفراد ولا تفكّك المجتمع، وتؤثر في مجتمعات العالم إصلاحاً، وترميماً، وتغيُّراً، نحو عصر فاضل معافى.

ولعل هذا البحث محاولة متواضعة، ترمي لإرساء بعض المعايير أو المبادئ، التي من المفترض أن تسود في أمر الأخلاق، وقد يكون إشارات وتنبيهات أكثر من أن يكون قواعد وضوابط متفق عليها، ولكن لعل القصد هنا هو التفاكر وفتح الحوار في مثل هذه القضايا للوصول إلى النتائج التي يرتضيها العقل ورأي الجماعة.

المبحث الأول
تعريف الأخلاق وأنواعها وأهدافها

تعريف الأخلاق:

لغة: الخلق ـ بضم اللام وسكونها ـ هو الطبع والسجية، وهو صورة الإنسان الباطنة وأوصافها، ومعانيها المختصة بها[1]. وبعبارة أخرى هي: حال للنفس راسخة، تصدر عنها الأفعال من خير أو شر، من غير حاجة لفكر أو روية[2].

وعلم الأخلاق على هذا هو العلم الذي يختص بدراسة القيم الأخلاقية التي توصف بالحسن أو القبح[3]. وإذا أطلق لفظ (أخلاق) فإنَّه يراد به ما يتفق وقواعد وأسس السلوك المقررة في المجتمع[4].

اصطلاحاً: لا يختلف التعريف الاصطلاحي عن التعريف اللُّغوي، فالأخلاق عبارة عن قيم ومبادئ يعتقدها الإنسان فكراً، ويلتزم بها عملاً، بحيث تكون هي السمت الغالب عليه. ويكون هذا السمت أو الميل هو الذي يغلب على تصرُّفه، فيوجد السلوك المعين كلما وجدت الظروف الداعية إليه[5].

---

(١) انظر: لسان العرب، ٨٦/١٠ .

(٢) انظر: المعجم الوسيط، ٢٥٢/١.

(٣) انظر: المصدر السابق، ٢٥٢/١.

(٤) انظر: المصدر السابق، ٢٥٢/١.

(٥) انظر: مقدمة في علم الأخلاق، د. محمود حمدي، ص ٣٨.

وإذا لم يكن هذا الميل أو الخلق هو الغالب وهو الموجود عند حدوث ظروفه لا يسمى خُلُقاً، بل قد يطلق عليه سلوكاً. فالسلوك هو تصرُّف الشخص في أي ظرف من الظروف، ثم إذا أصبح هذا السلوك هو الغالب عند حدوث هذا الظرف المعين يطلق على هذا السلوك خُلُقاً[1].

وعلى هذا فإنَّ علم الأخلاق اصطلاحاً هو علم يبحث في الأفكار والمبادئ والمعاني ـ والتي تشمل الخير و الشر ـ ويوضح ويبيِّن الصورة المثلى التي ينبغي أن يتبعها الناس في معاملتهم للآخرين، ويبيِّن أسباب السلوك وغاياته[2].

أنواع الأخلاق:

لقد وضع الإسلام الكثير من القيم والأخلاق التي حض على الالتزام بها، وقد تنوعت هذه الأخلاق من حيث الملتزمون بها، أو من حيث قوة الالتزام بها.

الأخلاق من حيث نوع الملتزمين بها، يمكن تقسيم الأخلاق إلى الآتي:

الأخلاق الشخصية:

وهي مجموعة القيم والمبادئ التي ينبغي أن يتحلى ويتصف بها الشخص، وهي تعود عليه أولاً بالخير والسعادة الدنيوية والآخروية، ثم هي ونتيجة لالتزام الأفراد بها تعود أيضا على المجتمع بالمنفعة المباشرة أو غير المباشرة.

ومن الأمثلة على هذا النوع: الرحمة، والصبر، والشجاعة، والكرم. ولقد حثَّ الإسلام على مثل هذه الأخلاق في كثير من النصوص منها: قول الله تعالى:

(١) انظر: المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص ١٧، ونشأة الفلسفة وجدواها لبروفسير زكريا بشير، ص ١٢١.

﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾ ﴾ [الشورى: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾ ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

ومن السُّنَّة النبوية: قول الرسول ﷺ: (ليس منا من لم يرحم صغيرنا ، ويعرف شرف كبيرنا)[1]، وقوله ﷺ: (ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، ولا الفاحش، ولا البذئ)[2]، وقوله ﷺ: (من يحرم الرفق يحرم الخير)[3]، وقوله ﷺ عندما قاله له رجل: أوصني، فقال: (لا تغضب) فردَّد مراراً، قال: (لا تغضب)[4].

أخلاق الأسرة:

وهي مجموعة القيم التي ينبغي أن تتحقق في الأسرة بين الإخوة مع بعضهم البعض، وبين الآباء والأبناء، وبين الأبوين فيما بينهما. ومن أمثلتها الحقوق المتبادلة بين الأبوين وبين الآباء والأبناء.

ومن الأمثلة على هذه الأخلاق قول الله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل

(١) سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الصبيان، ٣٢٢/٤.

(٢) سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في اللعنة، ٣٥٠/٤.

(٣) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، ٢٠٠٣/٤.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، ٢٢٦٧/٥.

﴿رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ٢٤﴾ [الإسراء: ٢٣-٢٤]، وقول الرسول ﷺ: (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خُلُقاً، وخياركم خياركم لنسائهم خُلُقاً)[١]، وقول الرسول ﷺ: (أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راضٍ دخلت الجنة)[٢]، وقوله ﷺ: (دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رقبة، ودينار تصدّقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك)[٣].

ورُوِيَ أنَّ الرسول ﷺ قبّل الحسن بن علي رضي الله عنه وعنده الأقرع بن حابس، فقال الأقرع: إنَّ لي عشرة من الولد، ما قبّلت منهم أحداً، فنظر إليه رسول الله ﷺ فقال: (من لا يَرحم لا يُرحم)[٤].

أخلاق المجتمع:

وهي القيم والمبادئ التي ينبغي أن توجد في المجتمع، ووجودها في المجتمع يحقق السعادة، والترابط، والتقدُّم، والاستقرار، لأفراده ومكوناته، ومن أمثلتها: التكافل، والتراحم، والتعاون.

ومن النصوص الدالة على ذلك من القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢﴾ [المائدة: ٢]، وقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ قُلِ

(١) سنن الترمذي، كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، ٤٤٦/٣.

(٢) سنن الترمذي، كتاب الرضاع، باب في حق الزوج على المرأة، ٤٤٦/٣.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال والمملوك وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم، ٦٩١/٢.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، ٢٢٦٧/٥.

ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾ ﴾ [الأنفال: ١]، وقوله تعالى: ﴿ ﴿ لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾ ﴾ [النساء: ١١٤].

ومن السُّنَّة النبوية قول الرسول ﷺ: (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله)[1]، وقوله ﷺ: (لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً...)[2]، وقوله ﷺ: (مَثَلُ المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مَثَل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)[3].

الأخلاق من حيث قوة الالتزام بها:

تختلف الأخلاق من حيث قوة إلزام المجتمع بها؛ فمن الأخلاق ما هو واجب على جميع أفراد المجتمع الالتزام به وعدم مخالفته، مثل: الصدق، وبر الوالدين، والأمانة وغيرها. وذلك لأنَّ في مخالفتها الضرر الكبير الذي يفكِّك المجتمع، ويردي به في مهاوي الهلاك.

ومن الأخلاق ما لم يرتق إلى درجة الوجوب، ولكن في التزام المجتمع به ارتقاء إلى مقامات الفضيلة السامية، وتحقيق للمجتمع الفاضل الذي تسعى

(١) صحيح البخاري، كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، ٢٠٤٧/٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب النهي عن التحاسد والتدابر، ٢٢٥٣/٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، ١٩٩٩/٤.

إليه العقول النابهة؛ ومن أمثلتها: العفو عن الناس، وطلاقة الوجه عند لقاء الأصحاب، والكرم، وغيرها من الأخلاق الفاضلة التي يستحبها الناس.

ونجد كذلك من الأخلاق ما هو مرفوض وممقوت، حرَّمه الدين، وأبته العقول، وجانبته الفطرة، وذلك لبيّن ضرره على الأفراد والجماعات، وسوء آثاره على الأسر والمجتمعات، ومن هذه الأخلاق المحرَّمة: الكذب، وخيانة الأمانة، والظلم، والكبر، واحتقار الناس، إلى غيرها من الأخلاق الذميمة، والخصال الرديئة.

أهداف الأخلاق:

إنَّ الأخلاق هي رباط معنوي، يربط بين أفراد الأسرة فيما بينهم، ويربط مكونات المجتمع مع بعضها البعض، فتصبح الأُمَّة: (مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)[1]، ومجتمع مربوط مثل هذا الرباط مجتمع سعيد، الواجبات فيه معروفة، والحقوق فيه محفوظة، والحدود فيه بيِّنة ظاهرة، والكل فيه يؤدي دوره بسعادة وتناغم مع الآخرين.

وإذا كان المجتمع مزيجاً من التنافر والتحارب، تعصف به الأهواء، وتتضارب فيه المصالح، وتنعدم فيه القيم، وتقل فيه الفضائل؛ فهو مجتمع تائه، متجه نحو الانهيار والهلاك. وإذا أردنا أن نترجم أهداف الأخلاق في نقاط موجزة يمكن أن نقول: **إنَّ وجود الأخلاق الفاضلة في المجتمع والتزام الأفراد بها من شأنه أن يحقق الآتي:**

(١) المصدر السابق، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، ١٩٩٩/٤.

- الوصول بالفرد إلى درجة من الرضاء الذاتي، وذلك بتحقيق رغباته في حدود الأخلاق المثلى التي لا تنتهك حقاً، ولا تحدث ضرراً، فالوصول إلى الغايات والأهداف دون المساس بحقوق الآخرين، ولا إهدار القيم التي تعارفوا عليها هو قمة السعادة التي ينشدها كل عاقل.
- تهيئة الظروف المناسبة لتربية الأبناء داخل الأسرة، لأنَّ الالتزام بالأخلاق التي ينبغي أن تسود في الأسرة، وتحفظ الحقوق بين أفرادها، يحقق أعلى درجة من الهدوء والاستقرار الذي يساعد على التنشئة المثمرة للصلاح، وتنمية المهارات والمواهب. وهذا لا يتحقق في الأسرة التي تعتريها المشكلات، وتتجاذبها الاتجاهات، وتعصف بها الخلافات، نتيجة لإهدار الأخلاق والآداب، والحقوق والواجبات.
- تفجير طاقات الأفراد؛ فإنَّ الشعور بالظلم والاضطهاد أو كثرة الانحرافات وانتشار المفسدات، يصرف عن الذهن التفكير المبدع المبتكر. وفي المقابل فإنَّ العدالة وإشباع الرغبات من غير إفراط ولا تفريط، ومن غير اعتداء على حق الغير، يحقق الرضا الشخصي، مما يساعد على الابتكار، والإبداع، والتنمية.
- الحفاظ على المجتمع مترابطاً، ومتكاتفاً، ومتعاوناً، يسعى إلى غاياته كجسد واحد، بعقل واحد؛ حيث القوة في الاتحاد، والضعف والهوان في الافتراق والتشتت.
- تنمية قدرات ومقدرات الأمم والشعوب، فإنَّ التقدُّم في جميع المناحي اقتصادية كانت أو تقنية، سياسية أو عسكرية، إنَّما ينطلق بأقصى

سرعاته إذا كان أساس انطلاقه مبادئ وقيماً تحمل في مضامينها خدمة البشرية وإسعادها.

- تحقيق الاستقرار والسلام في العالم؛ فإنَّ انعدام العدالة في التعامل بين الشعوب، والاعتداء على الحقوق التي يكفلها القانون الدولي، وتكفلها سيادة الأمم على أراضيها؛ يوجد السخط والغضب، ويولد الضغائن التي تشعل الفتن والحروب.

المبحث الثاني
معايير الأخلاق

إنَّ المبادئ والقيم، وحتى تكون منضبطة يمكن أن تقاس، ونظام يمكن أن يطبق، لا بُدَّ أن تكون مستندة إلى معايير تتصف بالثبوت والشمول. معايير لا تخضع للأهواء، ولا تتجاذبها المصالح الشخصية، أو الانحرافات المرضية، معايير تشمل جميع السلوكيات والتصرُّفات، مبيّنة صلاحها وخيرها، أو فسادها وشرها.

ولقد اختلفت نظرات الفلاسفة وعلماء الأخلاق في هذه المعايير والأسس، التي صادف فيها بعضهم الصواب، وجانب فيها آخرون الحق والعدل. وفي الأسطر القادمة نستعرض بعضاً من هذه المعايير.

الأخلاق بين النسبية والإطلاق:

ذهبت طوائف من الفلاسفة إلى أنَّ الأخلاق لا معيار لها ولا أساس، وإنَّما هي مسائل نسبية تختلف باختلاف المجتمعات والأشخاص، والأحوال والأزمان؛

والإنسان له كامل الحق في إيجاد السلوك الذي يناسبه، وليس هناك قيم ومبادئ مطلقة لا بُدَّ من أن يلتزم بها كل الناس[1].

لا شك أنَّ هذا المذهب دعوة لا يقبلها عقل ولا يستقيم بها تطبيق. والمتابع اليوم يجد أنَّ العالم كله يتجه نحو وحدة المعايير في كل المجالات؛ وقد وُضعت الاتفاقات والمبادئ التي تحكم كثيراً من المعاملات بين الدول والأمم، سواء كانت في مجال الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع.

إنَّ فكرة عدم وجود معايير ثابتة ومطلقة للأخلاق هي بذرة لتدمير المجتمعات والأفراد؛ لأنَّه بانعدام هذه المعايير التي تحمي الحقوق وتضع الضوابط للتعامل؛ فإنَّ المجتمع سيصبح غابة يأكل فيها القوي الضعيف، ويكون الأقوياء في صراع دائم من أجل السيطرة، فلا يكون هناك سلام ولا طمأنينة، ولا استقرار وتعايش، ويصبح الوجود الإنساني في خطر عظيم، وهلاك محدق.

إنَّ انعدام المعايير في التعامل الأخلاقي بين الناس يجعل من الصعب جداً التعايش أو تبادل المنافع؛ فعند حدوث الخلاف بين أفراد الأسرة مثلاً قد يتعسر الإصلاح؛ لأنَّ لكل فرد من الأسرة معاييره الأخلاقية التي قد لا يُسلم بها الآخرون. وفي مجال الاقتصاد مثلاً سوف تنعدم الثقة بين الأطراف؛ فلا يدري كل طرف صدق الطرف الآخر أو التزامه بأخلاق تجعل من هذا التعامل منفعة، وليس خداعاً وغشاً. وهكذا يكون الأمر في مختلف مجالات التعامل بين الناس.

(١) انظر: نشأة الفلسفة لبروفسير زكريا بشير إمام، ص ١٢٣، ومقدمة في علم الأخلاق لدكتور محمود حمدي، ص ٢٩.

لا أحسب أنَّ الأمر يحتاج إلى أكثر من ذلك في إيضاح فساد هذا الرأي وبطلانه. وإذا كان الأمر كذلك، فإنَّ من الضروري التسليم بأهمية وجود المعايير والأسس المطلقة والثابتة للمبادئ والقيم، التي ينبغي أن يلتزم بها الأفراد والجماعات.

ولقد ذهب بعض ممن كتب في علم الأخلاق إلى التسليم بضرورة وجود القيم المطلقة التي تحكم علاقات ومعاملات الناس، ولكن مع ذلك رأوا أنَّه لا بُدَّ كذلك من الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي قد تحيط بالإنسان في بعض الأحوال، والتي تدفعه للتصرُّف بخلاف تلك المبادئ المطلقة، وهنا لا بُدَّ من دخول العنصر النسبي بجانب العنصر المطلق في تكوين المعرفة الأخلاقية.

إنَّ هذا الرأي وبالرغم من ظاهرية معقوليته فإنَّه يؤدي إلى نتائج تشبه إلى حد كبير ـ أو قد تطابق ـ النتائج التي تؤدي إليها النظرية النسبية في الأخلاق؛ لأنَّه بناء على هذا الترخيص في مخالفة المطلق من الأخلاق والقيم؛ يجد الظالم فرصته في فرض قيمه الظالمة، بدعوى الضرورة أو استلزام الحال لهذا التصرُّف منه، ويمكن للسارق أن يبرر فعله بالحاجة والعوز؛ ومن هنا سوف يفتح باب كبير لمخالفة الثابت من القيم، والمطلق من الأخلاق.

ومن هنا لا بُدَّ من الإقرار بأنَّ القيم المطلقة والمبادئ الأخلاقية الثابتة هي التي تحقق الاستقرار والسلام الاجتماعي، وتحفظ رباط المجتمع، وتدفعه نحو الارتقاء والرفعة.

ولكن هذه القيم المطلقة لا بُدَّ وأن تراعي بعض الأحوال والظروف التي تقتضي المخالفة للقيمة المطلقة، والتي بالتأكيد لا ترجع للهوى الشخصي، بل

تستند المخالفة للقيمة المطلقة إلى معايير أخرى تشكل أساساً لهذا التعامل، ومن الأمثلة على ذلك أنَّ الشريعة الإسلامية قد حرَّمت الكذب تحريماً، شديداً، وجازماً، حيث يقول الرسول ﷺ: (إنَّ الصدق يهدي إلى البر، وإنَّ البر يهدي إلى الجنة، وإنَّ الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صدّيقاً، وإنَّ الكذب يهدي إلى الفجور، وإنَّ الفجور يهدي إلى النار، وإنَّ الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذّاباً)[1]، ويقول الرسول ﷺ في حديث آخر: (أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن، كانت فيه خصلة من نفاق حتى يدعها: إذا اؤتمن خان، وإذا حدّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر)[2]. ولكن الرسول ﷺ استثنى من هذا الحكم المطلق بعض الأحوال التي أجاز فيها الكذب؛ ومنها قوله ﷺ: (ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس، فينمي خيراً أو يقول خيراً)[3]، وجاء في رواية أخرى عن أم كلثوم ـ رضي الله عنها ـ: (ولم أسمعه ـ أي الرسول ﷺ ـ يرخص في شيء مما يقول الناس إلاَّ في ثلاث: تعني الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها)[4].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [التوبة: ١١٩]، وما ينهى عن الكذب، ٢٢١٦/٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، ٢١/١.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس، ٩٥٧/٢.

(٤) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكذب وبيان المباح منه، ٢٠١١/٤.

بناءً على هذا يمكن القول: إنَّ معايير الأخلاق هي معايير مطلقة، تصلح للتطبيق في كل الأزمان والأحوال، وهذه المعايير المطلقة تحمل في مضامينها النسبية التي تستند كذلك إلى معايير وضعت لتحقيق المصلحة ورفع الضرر، وليس للوصول إلى أغراض شخصية أو أهواء مجتمعية.

الأخلاق بين إرضاء الذات والآخر:

إنَّ من أهم ما يطرح في قضية المعايير الأخلاقية هي الحرية الأخلاقية، والتي تظهر فيها ثلاثة اتجاهات:

الأول: وهو المذهب الداعي إلى إشباع الحرية الفردية بلا حدود، ولو كان ذلك على حساب الآخرين أو المجتمع[1]. فالفرد على هذا له كامل الحق في أن يلتزم من الأخلاق ما تميل إليه نفسه، ويرضي ذاته، بغض النظر عن ضرر يقع على فرد أو مجموعة.

ولا شك أنَّ مثل هذا الرأي إذا أصبح معياراً يُرتكز عليه وأساساً يتبع في إقرار القيم الأخلاقية، فإنَّ النتيجة الحتمية ستكون هي الانهيار التام للمجتمعات، ومثل هذا الفكر واضح في فساده، ولا يتملكني أي اعتقاد في أنَّ هذه النظرية تحتاج إلى براهين لدحضها، فإنَّ ذلك واضح لكل ذي لب.

الثاني: وذهب آخرون إلى عكس ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، ورأوا أنَّ المعيار الأساس، والدافع الأول للسلوك والأخلاق ينبغي أن يكون هو الغير[2].

---

(١) انظر: مقدمة في علم الأخلاق، د. محمود حمدي، ص ٤٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٤٧.

فعلى الإنسان ألا يلتفت أبداً إلى حريته الشخصية، ولا إلى أهدافه ومصالحه، فإنَّه لا حرية له في ظل المجتمع الذي يعيش فيه.

ولكن إهدار حرية الفرد الأخلاقية ـ التي تشبع رغباته وتحقق مصالحه دون الإضرار بالغير ـ له أيضاً أثر بالغ الضرر في تكوين المجتمع، إذ لا بُدَّ للفرد من إرضاء رغباته التي تدفع للنمو والتطور الاجتماعي.

الثالث: وذهب أصحاب مذهب ثالث إلى المزج بين الصورتين[1]؛ فهم يرون أنَّ الفرد لا بُدَّ أن تكون له بعض الحرية في السلوك النافع الذي يرضي الذات ولا يهدم حق الآخرين، وأنَّ الفرد كذلك لا بُدَّ أن يعلم أنَّ الحياة في المجتمع تتطلب التنازل عن جزء من سيادته لصاح النظام العام في المجتمع، تحقيقاً لصلاح الجماعة[2].

وإنَّ المجتمع كذلك لا بُدَّ وأن تكون له الأخلاق التي تحافظ على ترابطه وتكاتفه، ولكن في المقابل لا بُدَّ من إعطاء الفرد حرية ترضيه وتحقق طموحه، وبذلك تكتمل دوائر المنفعة والمصلحة. ونجاح المجتمع وصلاحه يرتكز أول ما يرتكز على نجاح الفرد في الحياة.

التعارض الأخلاقي:

ثمة قضية هنا لا بُدَّ من التعرُّض لها، وهي مسألة تعارض مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع، والتي قد ترتبك وتختلف فيها الرؤى والأحكام. ومن الأمثلة على مثل هذا التعارض والارتباك في الاختيار، قصة سارتر الشهيرة عند

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٤٧.

(٢) انظر: قصة الفلسفة، ديل ديورانت، ص ٨١ وص ٤٣٤.

الفلاسفة، والتي جاء فيها أحد التلاميذ يسأل عن أيُّهما أوْلَى: الذهاب إلى ساحة القتال وخدمة الوطن، أم البقاء وخدمة أمه المريضة التي تحتاج إلى رعايته؟ وقد كان جواب سارتر له أن يعمل بما تمليه عليه مبادؤه الأخلاقية[1].

لقد جعل سارتر معيار الاختيار لهذا التلميذ هو المبادئ الشخصية، ولا شك في أنَّ هذا المعيار يؤدي إلى نتائج مختلفة جداً بالنسبة لاختلاف الأشخاص. ومثل هذا المعيار الفردي قد يؤدي إلى إهدار مصلحة الأمم والمجتمعات؛ وذلك باختيار الكثيرين تقديم مصلحتهم الشخصية أو الأسرية على المصلحة العامة.

إنَّ التصوُّر الإسلامي قد حسم ووضَّح المعايير التي من شأنها أن تزيل مثل هذا التعارض، فمصلحة المجتمع مقدّمة بوجه عام على مصلحة الأفراد، وعند تعارض مصلحة الفرد مع المجتمع؛ فإنَّ مصلحة المجتمع تقدَّم قطعاً إذا كانت تضيع بتقديم مصلحة الفرد عليها[2].

ولقد بيَّن الفقه الإسلامي أحكام هذه المسألة التي عرضت على سارتر، مراعياً مصلحة الفرد والمجتمع؛ فمثل هذا التلميذ يجب عليه الخروج للقتال إذا أصبح القتال فرض عين؛ ويصبح القتال فرض عين في حالات؛ منها: عدم كفاية الجند المدافعين عن البلاد، أو هجوم العدو واقتحامه للبلدة، وعند ذلك يصبح القتال واجباً على كل فرد من الأفراد، ولا يجوز التعذُّر برعاية أبوين أو غيرهما، وذلك لأنَّ العدو إذا تمكَّن من البلاد فإنَّ كل المصالح سوف تضيع بما فيها المصالح التي ترك البعض بسببها القتال. وأمَّا إذا كان هناك كفاية من الجنود

(١) انظر: المرجع في الفكر الفلسفي، د. نوال الصراف، ص ٢٨٣.

(٢) انظر: فقه المقاصد، د. عبد الله الزبير عبد الرحمن، ص ٤٠٣.

المدافعين أو لم يكن العدو ذا قوة تمكنه من دخول الديار، وكان الأبوان أو أحدهما يحتاج إلى الرعاية، كان البقاء معهما أوْلَى، والالتفات إلى خدمتهما أظهر[1].

إنَّ التعارض بين المصالح ينبغي أن ينظر إليه بمثل هذه المعايير، التي تضبط النظرية الأخلاقية، وتزيل الارتباك والالتباس، وتجعل من السهل والميسور الوصول للاختيارات والأولويات.

الأخلاق بين التطرُّف والوسطية:

ذهب عدد من علماء الأخلاق إلى أنَّ الوسطية هي أحد المعايير التي يمكن التعرُّف بها على الأخلاق الفاضلة، والتي ينبغي التحلي بها.

فمن بين مذهبين للأخلاق المثالية ـ هما مذهب بوذا الذي يشدِّد على أنَّ الفضائل تتمركز حول العفو والصفح، وأنَّ الشر يقاوم بالخير فقط، ومذهب ميكيافيلي ونيتشة الذي يشدَّد على أنَّ الفضائل محورها القوة، وأنَّه ليس هناك مساواة بين البشر، بل القوة هي التي ينبغي أن تسيطر ـ اختار سقراط، وأفلاطون، وأرسطو، المذهب الوسط، والذي يعتبر أنَّ الناس المطلعين والناضجين هم وحدهم قادرون على أن يحكموا متى ينبغي للمحبة والعفو أن تسودا، ومتى للقوة أن تسيطر، وذلك وفقاً للظروف واختلافها[2].

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنَّهما أحق به، ١٠٤/١٦.

(٢) انظر: قصة الفلسفة، ديل ديورانت، ص ٢١٧.

وبناءً على هذا؛ فإنَّ الوسطية هي الطريق والمرشد الذي يوفِّر الكثير من المنعطفات والتأخير للوصول إلى الأخلاق الفاضلة، حيث يصبح المعيار الذي يرتكز عليه الاختيار الأخلاقي. وبالمقدور ـ بناء على هذا ـ ترتيب الصفات الأخلاقية على ثلاثيات، حيث تكون الصفة الوسطى هي الفضيلة؛ فبين الجبن والتهوُّر توجد الشجاعة، وبين البخل والإسراف يوجد الكرم، وبين الكسل والطمع يوجد الطموح، وبين الخضوع والكبرياء يوجد التواضع[1].

إنَّ هذه الوسطية هي أحد أهم المعايير التي أشار إليها الإسلام في بناء الأحكام أو اختيار الأمور، فقد قال الرسول ﷺ: (خير الأمور أوساطها)[2]، ونبَّه الحق تعالى إلى هذه الوسطية بأمره بالإنفاق دون إسراف أو بخل، حيث قال: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وفي هذا إشارة إلى الوسطية في المعرفة الأخلاقية .

ومع هذا فإنَّ الوسطية لا يمكن أن تكون معياراً مطلقاً في الأخلاق والأحكام يمكن أن يستخدمه كل فرد للوصول للحق والعدل؛ وذلك لاعتبارات منها:

- أنَّ الوسط قد لا يوجد في بعض الصفات أو على الأقل قد لا يعرف، وذلك إمَّا لعدم وجوده أو خفائه، ومن الأمثلة على ذلك: صعوبة إدراك الوسط بين عقوق الوالدين وبرهما، أو الإيمان والكفر.

(١) انظر: المصدر السابق، ص ١١٨.

(٢) سنن البيهقي الكبرى، كتاب صلاة الخوف، باب ما ورد في التشديد في لبس الخز، ٢٧٣/٣.

- أنَّ إدراك الوسط يتعذر إذا لم يُدرك الطرفان القيمة الأخلاقية، وقد يختلف الناس في حدود وتقدير الطرفين في أحيان كثيرة؛ فالتهوُّر والجبن اللذان هما طرفا الشجاعة، قد لا يُتفق فيهما في كل الأحوال، فمن يرى أنَّ هذا التصرُّف تهوُّر قد يراه آخر غير ذلك، ومن يرى أنَّ هذا جُبن، يراه آخر نوعاً من حماية النفس وصيانتها، وعند ذلك يصعب التوصُّل إلى السلوك المثال في مثل هذه الأحوال.

ومن هنا فإنَّ الإسلام لم يترك معيار الوسطية مطلقاً، وإنما وضَّحه ببيان الأطراف إذا كانت موجودة، فبيَّن الفقه الإسلامي ما هو الإسراف، وما هي حدود الشجاعة، وما هي حدود البر، ومتى يجوز عصيان الوالدين، إلى غير ذلك من أوصاف الأخلاق وحدودها ومعانيها[1].

المبحث الثالث
مصادر الأخلاق وجهات الإلزام بها

مصادر الأخلاق:

مصادر الأخلاق يُعنى بها ـ في هذا المبحث ـ الجهات التي تكون مصدر التشريع الأخلاقي، والتي يتبعها الناس في ما تضعه من أخلاق. ويمكن تلخيص هذه المصادر في الآتي:

(١) انظر على سبيل المثال: الأخلاق وقواعد السلوك في الإسلام، د. عبد العظيم منصور، والأخلاق الإسلامية وأسسها، د. عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، والموسوعة الجامعة في الأخلاق والآداب، سعود بن عبد الله الحزيمي.

[١] العقل:

العقل هو أحد الركائز الأساسية التي تعتمدها البشرية في الارتقاء والتطوير، وهو أحد مفاخر العصر العلمي المعاصر، كيف لا وهو أهم نعمة من نعم الله تعالى على خلقه في هذا الكون. وقد اعتمدت كثير من المجتمعات على العقل كأحد محركات الأمم تشريعاً وفكراً.

ولقد كان العقل ذا جهد لا يُنكر في التشريع الأخلاقي، حيث ظهر هذا التشريع عبر منهجين في علم الأخلاق:

المنهج التجريبي:

الذي يعتمد على التجربة المبنية على الطريقة الاستقرائية، التي تُحلل فيها الظواهر والأعمال الأخلاقية ومعرفة بواعثها وصولاً لقانون عام للخير والشر في السلوك.

ومما يؤخذ على هذا المنهج أنَّه لا يمكن أن تكون له صفة الضرورة والشمول المطلق، وإنَّما صفة الاحتمال الغالب[١]. وذلك يرجع لصعوبة الإحاطة بجميع الجزيئيات أو الأفراد موضوع الاستقراء.

منهج التفكير والتأمل العقلي:

وهو يعتمد على طريقة الاستنباط في الوصول للقيمة الأخلاقية المطلوبة.

ويعتبر البعض أنَّ المعارف التي يتوصل إليها بوساطة هذا الطريق تكون لها صفة الضرورة والشمول المطلق[٢].

---

(١) انظر: مقدمة في علم الأخلاق، د. محمود حمدي، ص ٢٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٣٧.

ولكن قد يصعب التسليم بهذا في ضوء محدودية وقصور العقل الإنساني في هذا الحياة، وضعفه الظاهر في إحاطته بجميع العلوم والمعارف، فضلاً عن وصوله لكل ما هو خير، وإدراكه لكل ما هو شر.

وعموماً يمكن أن يقال أنَّ العقل أحد الجهات التي قد يتوصَّل بها الإنسان إلى معرفة صالح الأخلاق من فاسدها. ولكن هذا مقيَّد بالقواعد والأصول والضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية؛ فقد أجاز الشرع الحنيف الاجتهاد العقلي عند انعدام النص الشرعي؛ ويظهر هذا في إقرار النبي ﷺ لمعاذ بن جبل عندما أرسله إلى اليمن وسأله: (كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟) قال: أقضي بكتاب الله، قال: (فإن لم تجد في كتاب الله؟) قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: (فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله؟) قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: (الحمد لله الذي وفَّق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله)[1].

إنَّ الاعتماد على العقل وحده كمصدر للتشريع الأخلاقي لا يوصل المجتمعات إلى المثال الفاضل المنشود؛ وذلك لعدة اعتبارات أهمها: اختلاف العقول بين الذكاء والفطنة وعدمها، وبين عمق التأمُّل وسلامة الوصول للنتائج، وسرعة الحكم والتعجُّل في النطق بالأحكام، وعند هذا فإنَّ اعتبار العقل مصدر أساسيّ للأخلاق بدون قيود أو ضوابط، يوصل الأفراد والمجتمعات إلى التضارب والاختلاف، والحيرة والارتباك في أمر الالتزام

(١) سنن أبي داود، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، ٣٠٣/٣.

الأخلاقي؛ ودليل ذلك ما يحصل دائماً من اختلاف في الاتجاهات والآراء في كثير من القضايا والمسائل التي يكون العقل طرفاً في الحكم فيها.

وإذا تم التسليم برجاحة العقل وامتلاكه للأدوات التي تضمن صحة الفكر الذي يصل إليه، فيصعب التسليم بتجرُّد العقل عن الأهواء والنزوات التي تؤثر في تأمُّله واستنباطه؛ فكم من ذكي حاذق أثَّرت فيه رغباته الشخصية فقادته إلى إنتاج ما يحققها من ظلم أو استبداد.

[٢] العرف:

يُعَدُّ العرف من المصادر ذات الانتشار الواسع في القيم الأخلاقية، بل تكاد تكون معظم المبادئ والقيم الأخلاقية في العالم المعاصر اليوم مصدرها العرف. وللعرف سلطان قوي في فرض القيم والأخلاق على أفراد المجتمع، فتجد الكثير من الأفراد يتسمون بالأخلاق التي يرتضيها مجتمعهم، والتي توارثها جيلاً عن جيل.

وبالرغم من قوة العرف المجتمعي في فرض القيم الأخلاقية، فلا يمكن الاعتماد عليه كمصدر أساس للأخلاق؛ فبعض الأخلاق والسلوكيات في المجتمعات اليوم ـ التي فرضها العرف ويخاف الأفراد من مخالفتها ـ تأباها الفطرة السليمة، وينكرها العقل الراجح، ويمنعها الوحي الإلهي[1].

(١) انظر: مقدمة في علم الأخلاق، د. محمود حمدي، ص ٥٣.

[٣] القوانين الوضعية[١]:

وهي مجموعة الأعراف والتقاليد أو القوانين التي يتفق عليها أهل جهة أو بلد لتكون مصدراً للقيم والمبادئ التي تحكم السلوك وتوجِّه التصرُّفات. ولا شك في أنَّ مثل هذه القوانين لا تكون شاملة وعامة لكل الأفراد والمجتمعات؛ بل كل مجتمع قد يضع من القوانين أو التشريعات ما يناسبه ويوافق موروثاته ومعتقداته.

وعليه فلا يمكن اعتبار اتفاق أهل جهة أو بلد معين على قيم أو مبادئ هو أمر واجب الاتباع في كل المناحي والأقطار.

[٤] الوحي الإلهيّ:

هو مجموعة الشرائع التي أنزلها الله تعالى على البشر، وهو المصدر الأساس للقيم والمبادئ والأخلاق. إنَّه المصدر الذي لا يفرِّق بين الأشخاص، ولا يميِّز بين المجتمعات، المصدر الذي يحيط بكل التصرُّفات والسلوكيات، ويدرك جميع خيرها وشرها، وهو المصدر الذي جاءت أحكامه لإصلاح أحوال البشرية، ودفعها نحو النجاة والفوز.

إنَّ الشريعة الإسلامية ـ خاتمة الشرائع السماوية ـ بيّنت للناس على وجه التفصيل صالح الأخلاق من فاسدها، ووضَّحت الأضرار التي تترتب على السيئ من القيم والاعتقادات، وأرست الحدود لكل فرد من أفراد المجتمع، وأظهرت النموذج الذي ينبغي أن يكون عليه مجتمع الفضيلة والصلاح.

---

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٥٤.

وقد يظن البعض بذلك أنَّ الإسلام قد حجر على العقول، وعطَّل عملها، وقمع منطقها؛ ولكن عكس ذلك هو الصحيح، **ويتبيَّن ذلك بالآتي:**

أولاً: إنَّ الله سبحانه وتعالى هو خالق الإنسان، وهو الذي وهب له العقل ليستعمله في الخير والرشد، ومحال إن يلغي دوره، وهو الذي وصف أهل اللب السليم والعقل الراجح بأنَّهم يتفكرون في ما خلق الله تعالى في السموات والأرض؛ حيث يقول تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٩٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٩١﴾﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩١]، وغير ذلك الكثير من الآيات التي تحض على التفكير والتأمُّل.

ثانياً: حث الإسلام على الاجتهاد؛ وهو: إعمال الفكر، وإدامة النظر، واستفراغ الوسع في الوصول إلى ما يصلح أمر الأمم والمجتمعات. ويظهر هذا من ترتيب الرسول ﷺ الثواب على الاجتهاد، سواء كانت نتيجته صواباً أم لا، ما دام المجتهد قد استوفى شروط الاجتهاد وبذل ما في وسعه؛ يقول الرسول ﷺ: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)[1].

(١) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، ٢٦٧٦/٦.

ثالثاً: إنَّ شريعة الإسلام دعت العقل إلى التحرُّر من عبودية التقليد والانجراف الأعمى للسيئ من الأعمال والتصرُّفات، وحضّته على التفكير وتوطين النفس، فقد قال الرسول ﷺ موضحاً ذلك: (لا تكونوا إمعة تقولون: إن أحسن الناس أحسنا، وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطِّنوا أنفسكم، إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أساءوا فلا تظلموا)[1].

وبهذا يتبيَّن أنَّ الإسلام حث العقل على الاجتهاد، وحضَّه على التفكير المبدع المبتكر، ولكن وضع له الضوابط والأسس، وبيَّن له الطريق والسبيل؛ حتى لا يزيغ ولا ينحرف.

وإذا كان الإسلام قد حرَّر العقل من التقليد الأعمى، ووجَّهه للاجتهاد وفق الشروط والضوابط، فإنَّ الإسلام كذلك لم يحجر على الناس اتباع الأعراف والتقاليد التي ألفتها مجتمعاتهم، ولكن اشترط ألاَّ يكون هذا العرف فاسداً؛ وفساد العرف إذا أحلَّ حراماً أو حرَّم حلالاً، أو تعارض مع مقاصد الشرع الرامية إلى رفع ما يضر المجتمع، والداعية إلى ما يصلحه[2].

وعلى هذا النهج نفسه، فإنَّ الإسلام كذلك لم يمنع الناس من أن يضعوا من الأسس والضوابط التي يتفقون على التعامل بناء عليها في مجال السلوك والأعمال، ولكن يظل شرط عدم الإضرار موجود لاعتماد هذه الأسس

(١) سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الإحسان والعفو، ٣٦٤/٤.

(٢) انظر: أصول التشريع الإسلامي، علي حسب الله، ص ٣١٢.

والضوابط، ويكون ذلك بموافقة قواعد الشرع ومقاصده. يقول الرسول ﷺ: (المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق من ذلك)[1].

إنَّ الإسلام هو المصدر الأساس للقيم والمبادئ، وهو الذي احتوى على جميع المصادر الأخرى، وضبطها وبين حدودها ومنتهى صلاحياتها، وبذلك جعلها تقوم بأدوارها ومهامها بكل توافق وانسجام، تحقيقاً لغايات الإصلاح الاجتماعي والأخلاقي، وسعياً بالبشرية نحو التنمية والتطور، والاستقرار والرفاهية.

جهات الإلزام بالأخلاق:

إنَّ المجتمع متمثلاً في أفراده لا يستقيم أمره على جادة القيم الراشدة والأخلاق الفاضلة إلاَّ بجهد وتكاتف في الأداء والأدوار، ولا تصبح الأخلاق الفاضلة محل اقتداء وتقدير إلاَّ بسعي جهات المجتمع المعنية لبثها وحمل الناس عليها. ولعل كل أفراد المجتمع معنيون بهذا الدور، ولكن هناك جهات يزيد عليها العبء، ويتأكَّد عليها الواجب، ومن أبرزها الجهات الآتية:

الأسرة:

هي الأساس الأول في تثبيت القيم والمبادئ، وهي المؤثِّر الأول في أخلاق الأفراد وتنشئة الأجيال. وقد حمّل الرسول ﷺ الأسرة المسؤولية الأولى في ذلك؛ فقال: (كلكم راع ومسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته،

(١) المستدرك على الصحيحين، كتاب البيوع، برقم ٢٣١٠، ٥٧/٢.

والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها..)[1].

وبيَّن الرسول ﷺ كذلك أنَّ الأسرة هي الأساس الأول الذي يتشكَّل فيه الأبناء، وتكون اعتقاداتهم ـ التي تتضمن أخلاقهم وسلوكياتهم ـ على ما زرعته فيهم من قيم ومبادئ، حيث يقول: (ما من مولود إلاَّ يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)[2].

المراحل التعليمية:

وتتكون من المراحل الدّراسية المختلفة، وتُعَدُّ أحد أهم الجهات التي تربي المجتمع على القيم الفاضلة، والمبادئ السامية. فالناشئون في المجتمع من الأطفال أو الشباب يقضون تقريباً نصف ساعات يومهم فيها، وهذه فرصة ثمينة، ومجال واسع للأسرة التعليمية لبث ما يصلح المجتمع، ويرفع من شأنه في ميادين السلوك.

المفكرون والمرشدون:

وهؤلاء يلقى على عاتقهم حمل ثقيل، وعبء كبير، فإنَّ المجتمعات منقادة إلى قادتها وزعمائها، وأبرزهم أهل الرأي، والفكر، والعلم . فكم من فيلسوف تبعه الكثيرون، واعتقدوا فكره ونشروه، وكم من مصلح انقاد له الناس وتبعوه.

---

(١) صحيح البخاري كتاب الوصايا، باب تأويل قول الله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ ﴾ [النساء: ١١ و١٢]، ١٠١٠/٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، ٤٥٦/١.

وتكون في بعض الأحيان كلمة (المفكر) أو (العالم) في المجتمع أقوى من قرارات البرلمانات أو الحكومات.

الأجهزة الإعلامية:

بالرغم من أنَّها ليست بجهة مثل السابقات، ولكن هي من أميز الوسائط، وأوسع الوسائل التي تستخدم في بث الأفكار والمبادئ، فقد يستعملها صاحب الغرض والهوى هدماً وتدميراً، وقد يستعملها ناشر الخير والفضيلة بناءً وتعميراً. ولسنا بحاجة لبيان أنَّ الإعلام اليوم أصبح المؤثر الأكبر، والمهيمن الأول في بث ونشر القيم والمبادئ.

وحري بأهل الفكر والقضية الاستفادة منه بأقصى المستطاع في تربية المجتمعات على ما يُبعدها عن الانحراف والدمار، ويقودها نحو النماء والتقدُّم.

المبحث الرابع
الطريق نحو المجتمع الفاضل

إمكانية التغيير الأخلاقي:

لقد تشكَّلت معظم المجتمعات اليوم في العالم على أعراف، وتقاليد، وقيم. منها الصالح الداعم لبناء المجتمع، ومنها السيئ الذي تأباه الفِطر السليمة والعقول الراجحة. وقد أصاب اليأس الكثير من المهتمين بسيادة القيم الأخلاقية من تغيير هذه المجتمعات، وقد يعتبر البعض أنَّ التغيير في ظل هذه الظروف ضرب من المستحيل أو على أقل الأحوال نوع من الصعاب التي لا يُؤمل في إيجاد طريق لحلها قريباً.

والمتأمل أولاً في حال البشر يجد أنَّ التغيير سنة من سنن الحياة التي أودعها الله تعالى هذا الكون الفسيح، وهو سنة كذلك في أحوال الناس وأخلاقهم، فيمكن تغيير سلوك المجتمع من حال إلى حال أفضل، كما يمكن تغيير الممارسات التي لا تُقبل وإحلال الجيّد مكانها.

والأدلة على إمكانية التغيير كثيرة يمكن أن نختار منها الآتي:

- معلوم في شريعة الإسلام أنَّ الله تعالى لا يأمر الإنسان إلاَّ بما يُستطاع، حيث يقول تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد كلَّف الله تعالى الناس من لدن أول رسول إلى أهل الأرض باتّباع ما جاء به الرسل من شرائع، احتوت على نظام متكامل للحياة من ضمنه الأخلاق، يقول الله تعالى آمراً باتّباع رسوله محمداً ﷺ: ﴿ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر: ٧]، ويقول أيضاً: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ ﴾ [النساء: ٥٩]، والطاعة والاتباع تستلزمان ترك الإنسان لكثير من معتقداته وأخلاقه، واتّباع ما هو مأمور به.
- لقد أكَّد الرسول ﷺ أنَّ الناس جبلوا على إمكانية الخطأ، ولكنه أشار إلى أنَّ المشكلة ليست في الخطأ؛ ولكن في الركون إليه وعدم الرجوع عنه وتغييره، يقول الرسول ﷺ: (والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب

الله تعالى بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله تعالى فيغفر لهم)[1]، ويقول ﷺ: (كل بني آدم خطّاء، وخير الخطّائين التوابون)[2].

وبناءً على هذه النصوص، وبناءً على الشواهد المجتمعية المتوافرة؛ فقد أكَّد الكثير من علماء الأخلاق والسلوك إمكانية تغيير الأخلاق بالنسبة للفرد وبالتالي للمجتمع، ومنهم على سبيل المثال الإمام أبو حامد الغزالي، الذي أنكر على بعض من استثقل التغيير الأخلاقي فكرهم وفهمهم، وبيَّن أنَّ التغيير ممكن بدليل أنَّ الحيوانات التي لا عقل لها كالإنسان تتغيَّر طباعها من الاستيحاش إلى الأنس، ومن الجماح إلى السلاسة والانقياد[3].

ويؤكِّد بيير داكو إمكانية التغيير، ويشير إلى عدم معقولية إنكار الرجل الراشد العاقل للتغيير، والذي قد لا يقبل التصرُّف السيئ من طفله ويوجهه بتعديله، فكيف تتصور إمكانية التغيير من الأطفال ولا تتصور من الراشدين في المجتمع[4].

ولقد أكَّد هربرت بنسون هذه الحقيقة من خلال بحوث علمية سلوكية، وبيَّن أنَّ الإنسان يمكن أن يتغير تغييراً هادفاً في حياته، وأنَّه يمكن أن يطرح

(١) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار والتوبة، ٢١٠٦/٤.

(٢) المستدرك، حديث رقم ٧٦١٧، ٢٧٢/٤.

(٣) إحياء علوم الدين، ٤٨/٣.

(٤) الإرادة وفن الحياة، لبيير داكو، ص ٧٩-٨١.

العادات القديمة السيئة، وأن يباشر طريقة في العيش جديدة ومختلفة تماماً عن التي ألفها واعتاد عليها[1].

وإذا كان الأمر كذلك فإننا نحتاج إلى بعض الهمة والعزيمة لتغيير الأخلاق المرفوضة في مجتمعاتنا، ومن ثم إقناع المجتمعات الأخرى بصلاح أخلاقنا لقيادة البشرية إلى ما فيه الرقي والسمو الإنساني المنشود.

السعادة الإنسانية في المجتمعات الفاضلة:

إنَّ طريق العالم نحو الاستقرار والسلام، والنماء والتطور، والرفاهية والرضا؛ هو طريق الأخلاق الفاضلة، التي من المفترض أن تسود الأمم والمجتمعات، وتصبح هي معيار التعامل بين الأفراد والشعوب، وبين الحكومات والمنظمات. وبالرغم من أنَّ هذه الحقيقة هي مسلّمة دينية، واضحة المعالم، بيّنة الأساس، فصّلتها نصوص القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية وأرست معانيها وقواعدها، فإنَّ الكثير من العقلاء وصلوا إلى صوابها وفاضل ثمراتها بالتجربة والبرهان العقلي؛ ومن هؤلاء بوذا ومريديه، الذين يتمسكون بحقائق أربعة تتمثل في الآتي:

- أنَّ التعاسة هي من فعل التمركُز حول (الأنا) ووليدتها البغيضة الأنانية.
- أنَّ المعاناة هي من نتاج الجشع والطمع.
- أنَّ البؤس مردّه العبودية للشهوات.

(١) مذاهنتك القصوى، لهربرت بنسون، ص ١٥-٣٧.

- أنَّ الشر في الوجود يتغذى على الرغبة في الحرام، وعلى التكالب على المنصب والمال.

وعلى هذا؛ فإنَّ الخلاص ـ عند بوذا ومريديه ـ لا يتأتى إلاَّ باكتمال تزكية النفس، واهتدائها إلى الحب والغفران، وتجاوزها الشرور، وفي هذا نجاة المجتمع وسعادته[1].

ومن الفلاسفة الذين أكَّدوا على سعادة المجتمع في التزام القيم الفاضلة والنبيلة أفلاطون، والذي بيَّن أنَّ المدينة الفاضلة لها ركائز أربعة هي: (الحكمة، الشجاعة، الاعتدال، العدل).

وقد وضَّح أفلاطون ماهية هذه الركائز الأربعة، وتمحور الفضيلة في المجتمع عليها. وقد أرجع أفلاطون التعاسة في الأنظمة القائمة في حكومات زمانه إلى سوء الإدارة، وأرجع سوء الإدارة إلى عدم تحلي الملوك والأمراء بروح الفلسفة الداعية إلى الالتزام بالقيم النبيلة، ولن يكون هناك استقرار، وسعادة، وسلام اجتماعي، إلاَّ إذا عانقت المجتمعات وأنظمتها روح الحكمة والفضيلة[2].

خاتمة:

إنَّ النظرية الأخلاقية لا يمكن إحاطتها بمثل هذه الكلمات، وقد يكون من الصعب الوصول إلى أغوارها ونهاية قضاياها، فعلاوة على عظم الفلسفة الأخلاقية نفسها، يرتمي خلف ذلك الإنسان ـ الذي هو المحل الذي يستوعب هذه الأخلاق ـ بغموضه وعمق أسراره، ونزواته ودوافعه، وأفكاره وطموحاته.

---

(١) انظر: المدينة الفاضلة، د. اسحق عبيد، ص ١٥- ١٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٣٠.

ولا ينبغي أن يحسب أنَّ هدف الفلسفة الأخلاقية هو توحيد الأفكار والرؤى حول هذه المسألة، وأنَّ التغيير المنشود هو تغيير أخلاق الأفراد والمجتمعات لتكون نسخة واحدة ونمطية متفق عليها، ولكن المقصود هو الوصول إلى المعايير العامة التي من المهم أن تحكم القيم والمبادئ، والتي من المفترض أن ترتكز على أسس منها الآتي:

- أنْ تبنى الأخلاق على معايير مطلقة؛ لا تخدم أهدافاً خاصة لفئة أو فئات معينة، أو تميّز بين أفراد أو مجتمعات، وإنَّما ترمي إلى تحقيق العدل، والرفاهية، والسلام الاجتماعي.
- أنْ تكون الأخلاق وسيلة لتحقيق مصلحة المجتمع، وجداراً يحميه من الانهيار والضياع.
- أنْ تتصف الأخلاق بالثبات، فلا تخضع لأهواء الأفراد والجماعات، فيكون العدل ـ مثلاً ـ قيمة مزدوجة المعايير، مستنداً على الميول والمصالح، يختلف باختلاف الأشخاص والشعوب، لا يراعي الكرامة الإنسانية، ولا يهدف إلى إعطاء الحقوق لأهلها.

وختاماً، فإنَّ من واجب أهل الخير والفكر أن تتكاتف جهودهم لنشر القيم المصلحة للمجتمعات، والأخلاق المؤدية لترابطها وتنميتها، والوصول لمعايير عالمية للقيم والمبادئ الأخلاقية، كما هو الحال في مجالات أخرى سياسية واقتصادية وغيرها.

.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..